

أهمية مؤسسات التنشئة الاجتماعية في بناء الأمن الاجتماعي

The Importance of Socialization Institutions in Building Social Security

د. حمزة حسني

المركز الجامعي - مغنية

Dr. Housny Hamra / Maghnia University Center (Algeria)

h.hamra@cu-maghnia.dz

تاريخ النشر: 2025/06/12

تاريخ القبول: 2025/06/09

تاريخ الاستلام: 2025/05/03

ملخص:

تُشكل مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بما تشمله من أسرة ومدرسة ووسائل إعلام ومؤسسات دينية وثقافية، نسيجاً متكاملًا يُسهم في بناء الأمن الاجتماعي وصيانتها، حيث تعمل هذه المؤسسات بشكل متكامل ومتداخل على تشكيل الهوية الفردية والجماعية، وغرس القيم والمبادئ التي تُعزز الاستقرار النفسي والاجتماعي. فالأمن الاجتماعي لا يقتصر فقط على غياب العنف أو الصراعات، بل يتعداه ليشمل وجود بيئة آمنة تسودها الثقة والتعاون والاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع. وفي هذا الإطار، تُعد الأسرة اللبنة الأولى التي تُرسخ مفاهيم الأمان والانتماء، حيث يتعلم الفرد من خلالها المبادئ الأساسية للتعامل مع الآخرين، كالتعاطف والتسامح واحترام حقوق الغير، مما يُسهم في تكوين شخصية متوازنة قادرة على التفاعل الإيجابي مع محيطها.

وبالتالي، فإن تعزيز دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتطوير آليات عملها يُعد استثماراً استراتيجياً في بناء مجتمع قوي ومتماسك، قادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي قد تهدد أمنه واستقراره. فمن خلال تعاون هذه المؤسسات وتكامل أدوارها، يمكن خلق بيئة اجتماعية تسودها الثقة والتعاون، مما يُسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي الشامل، الذي يُعد أساساً لأي تقدم أو تنمية مستدامة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز أبعاد الأمن الاجتماعي، وهي: الأمن العائلي، الذي يرتبط بالاستقرار النفسي والعائلي للأفراد؛ والأمن الفكري، الذي يعنى بتعزيز التفكير النقدي البناء ونبذ التطرف؛ والأمن القيمي، الذي يتعلق بترسيخ القيم الأخلاقية والاجتماعية؛ والأمن الصحي، الذي يركز على الصحة الجسدية والنفسية. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد الباحثان منهج المسح الاجتماعي، حيث تم اختيار عينة عشوائية مكونة

من (81) مشرفاً تربوياً، وتم تطوير استبانة علمية لقياس هذه الأبعاد، مع استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واستخراج النتائج.

أظهرت النتائج أن دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي ككل جاء بدرجة متوسطة، مما يشير إلى أن هذه المؤسسات تُسهم بشكل معقول في تعزيز الأمن الاجتماعي، لكنها لا تزال بحاجة إلى تطوير لتحقيق تأثير أكبر. وفي التفاصيل، لوحظ أن دورها في تعزيز الأمن القيمي جاء بدرجة ضعيفة، وهو ما يُعد مؤشراً على وجود قصور في ترسيخ القيم الأخلاقية والاجتماعية، ربما بسبب التحديات التي تواجهها الأسرة والمدرسة في ظل التغيرات الاجتماعية السريعة، أو ضعف المناهج التعليمية والثقافية في تعزيز الهوية القيمية. أما بالنسبة للأبعاد الأخرى، فقد جاء دورها في تعزيز الأمن العاطفي والأمن الصحي والأمن الفكري بدرجة متوسطة، مما يعكس وجود جهود تُبذل في هذه المجالات، لكنها تظل غير كافية لمواجهة التحديات المعاصرة، مثل انتشار الأمراض النفسية، وانتشار الأفكار المتطرفة، وضعف التفكير النقدي لدى الأفراد.

في الختام، تُوصي الدراسة بضرورة تفعيل دور مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام كأدوات فاعلة في التأثير الإيجابي على وعي وسلوك الأفراد، حيث يمكن لهذه الوسائل أن تُسهم في نشر الوعي بالقيم الأخلاقية والصحية والفكرية. كما تُوصي بوضع خطة استراتيجية وطنية تهدف إلى توفير الإمكانات المادية واللوجستية التي تدعم مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أداء أدوارها، مثل تعزيز الخدمات الصحية، وتوفير الأماكن الترفيهية والثقافية، ودعم الاقتصاد المحلي. بالإضافة إلى ذلك، تُؤكد الدراسة على أهمية مراجعة وتقييم دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية بشكل دوري، لضمان مواكبتها للتطورات التكنولوجية والثقافية السريعة، ولتصبح أكثر قرباً من احتياجات الأفراد في ظل الانفتاح الثقافي والتحديات المعاصرة.

بشكل عام، تُظهر الدراسة أن تعزيز الأمن الاجتماعي يتطلب تعاوناً وثيقاً بين جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لضمان بناء مجتمع آمن ومستقر قادر على مواجهة التحديات المستقبلية بفعالية. **كلمات مفتاحية:** التنشئة الاجتماعية، الأمن الاجتماعي، البناء، الأهمية، الأسرة، مؤسسات التنشئة، المجتمع.

Abstract:

Socialization institutions, including the family, school, media, religious, and cultural organizations, form an integrated network that contributes to building and maintaining social security. These institutions work collectively and interdependently to shape individual and collective identities, instilling values and principles that enhance psychological and social stability. Social security is not merely the absence of violence or conflicts; it extends to the existence of a safe environment characterized by trust, cooperation, and mutual respect among community members. In this context, the family serves as the foundational unit that establishes concepts of safety and belonging. Through the family, individuals learn basic principles of interaction, such as empathy,

tolerance, and respect for others' rights, contributing to the formation of balanced personalities capable of positive engagement with their surroundings .

Therefore, strengthening the role of socialization institutions and developing their mechanisms of operation is a strategic investment in building a strong and cohesive society capable of addressing internal and external challenges that may threaten its security and stability. Through the collaboration and integration of these institutions, a social environment characterized by trust and cooperation can be created, contributing to the achievement of comprehensive social security, which is the foundation for any progress or sustainable development .

The study aimed to identify the role of socializing institutions in enhancing the dimensions of social security, which include: emotional security, related to individuals' psychological and emotional stability; intellectual security, which focuses on promoting constructive critical thinking and rejecting extremism; value-based security, concerned with reinforcing moral and social values; and health security, which emphasizes physical and mental health. To achieve these objectives, the researchers adopted the social survey method, where a random sample of (81) educational supervisors was selected. A scientific questionnaire was developed to measure these dimensions, and the statistical program (SPSS) was used to analyze the data and extract the results.

The findings revealed that the role of socialization institutions in enhancing overall social security was moderate, indicating that these institutions contribute reasonably to promoting social security but still require development to achieve greater impact. In detail, it was observed that their role in enhancing value-based security was weak, which may indicate a deficiency in instilling ethical and social values, possibly due to the challenges faced by families and schools amid rapid social changes or the inadequacy of educational and cultural curricula in reinforcing value-based identity. As for the other dimensions, the role of these institutions in promoting emotional security, health security, and intellectual security was moderate, reflecting efforts in these areas that remain insufficient to address contemporary challenges, such as the spread of mental illnesses, extremist ideologies, and weak critical thinking among individuals .

In conclusion, the study recommends leveraging social media and traditional media as effective tools for positively influencing individuals' awareness and behavior, as these platforms can contribute to spreading awareness of ethical, health-related, and intellectual values. It also recommends the development of a national strategic plan aimed at providing the material and logistical resources necessary to support socialization institutions in fulfilling their roles, such as enhancing healthcare services, providing recreational and cultural spaces, and supporting the local economy. Additionally, the study emphasizes the importance of periodically reviewing and evaluating the role of socialization institutions to ensure they keep pace with rapid technological and cultural developments and become more responsive to individuals' needs in the face of cultural openness and contemporary challenges .

Overall, the study demonstrates that enhancing social security requires close collaboration among all relevant stakeholders, including the government, civil society,

and the private sector, to ensure the building of a secure and stable society capable of effectively addressing future challenges.

Keywords: Socialization, Social Security, Building, Importance, Family, Socialization Institutions, Society.

مقدمة

تُعد عملية التنشئة الاجتماعية واحدة من أهم العمليات التي تسعى المجتمعات الإنسانية من خلالها إلى تحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي، سواء على المدى القريب أو البعيد. فهي عملية ديناميكية تهدف إلى تشكيل سلوك الأفراد وقيمهم واتجاهاتهم بما يتوافق مع معايير المجتمع وقيمه، مما يساهم في تحقيق الضبط الاجتماعي، إلى جانب الأدوات الأخرى مثل القوانين والمعايير الأخلاقية. وتفترض الدراسة أن أي خلل أو قصور في عملية التنشئة الاجتماعية قد يؤدي إلى إضعاف منظومة الأمن الاجتماعي، مما يؤثر سلبًا على تماسك المجتمع واستقراره.

وتكمن أهمية التنشئة الاجتماعية في دورها الحيوي في إعداد الأفراد ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، قادرين على التكيف مع متطلبات الحياة الاجتماعية والمشاركة الإيجابية في بناء المجتمع. فمن خلال هذه العملية، يتم نقل القيم والأخلاقيات والمبادئ الثقافية من جيل إلى آخر، مما يعزز الهوية المشتركة ويحافظ على استمرارية الثقافة المجتمعية. كما تساهم التنشئة الاجتماعية في تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال ترسيخ قيم التعاون والاحترام المتبادل، مما يخلق بيئة آمنة ومستقرة للأفراد.

ومع ذلك، فإن التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية السريعة، خاصة مع ظهور مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الحديثة، أدت إلى إضعاف دور المؤسسات التقليدية للتنشئة الاجتماعية، مثل الأسرة والمدرسة، هذه المؤسسات كانت تعتمد عليها المجتمعات بشكل رئيسي في تشكيل هوية الأفراد ودمجهم في المحيط الاجتماعي. أما اليوم، فقد أصبحت الثقافات والأفكار العالمية تتدفق بسهولة إلى المجتمعات المحلية، مما أدى إلى تغيير في أنماط التفكير والسلوك لدى الأفراد، وأصبحت هذه التغيرات تشكل تحديًا كبيرًا أمام المؤسسات التقليدية في أداء أدوارها بشكل فعال.

هذا التداخل بين العوامل التقليدية والحديثة في عملية التنشئة الاجتماعية ينعكس بشكل مباشر على مدى تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع. فمع ضعف دور المؤسسات التقليدية، أصبحت القيم المجتمعية تتعرض لتهديدات من قبل الأفكار الوافدة، مما قد يؤدي إلى انقسامات اجتماعية وثقافية. ومن هنا، ركزت الدراسة على استكشاف دور التنشئة الاجتماعية في الحفاظ على الأمن الاجتماعي في ظل هذه التغيرات، خاصة وأن وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام أصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياة الأفراد، وأثرت بشكل كبير على اتجاهاتهم وسلوكياتهم، بل وحتى على أنماطهم الثقافية والفكرية.

لذلك، فإن تعزيز دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في ظل هذه التحديات يتطلب تكييفًا استراتيجيًا لأساليبها وبرامجها، بحيث تكون قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية والثقافية، مع الحفاظ على القيم الأساسية للمجتمع. كما

يتطلب الأمر تعاونًا وثيقًا بين جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لضمان أن تظل التنشئة الاجتماعية أداة فعالة في بناء مجتمع آمن ومستقر، قادر على مواجهة التحديات المستقبلية بثقة وفعالية.

التنشئة الاجتماعية :

التنشئة الاجتماعية تُعدُّ واحدة من أكثر العمليات تعقيدًا وتشعبًا في حياة الإنسان، حيث تشكّل الجسر الذي يربط بين الفرد والمجتمع، وتلعب دورًا محوريًا في تشكيل هويته وسلوكه وقيمه. وعلى الرغم من أهمية هذه العملية، إلا أن أدبيات علم الاجتماع لم تتوصل إلى تعريف موحد لها، بل ظهرت تعريفات متعددة تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر منها الباحثون إلى هذه العملية. فبعض التعريفات ركزت على الجانب التربوي، بينما اهتمت أخرى بالبُعد الثقافي أو النفسي. على سبيل المثال، عرّف ساقني التنشئة الاجتماعية بأنها عملية شاملة تبدأ منذ مراحل تكوّن الإنسان الأولى، وتهدف إلى تهيئته وإعداده للحياة الاجتماعية من خلال تنمية استعداداته الفطرية وتدريبه على تلبية احتياجاته الشخصية والاجتماعية. إلا أن هذا التعريف، رغم شموليته، يغفل بعض الجوانب الأخرى التي قد تكون أساسية في عملية التنشئة، مثل دور المؤسسات الاجتماعية الأخرى خارج نطاق الأسرة، أو تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية في تشكيل شخصية الفرد.

بالتالي، يمكن القول إن التنشئة الاجتماعية هي عملية ديناميكية متعددة الأبعاد، تتفاعل فيها عوامل بيولوجية ونفسية وثقافية واجتماعية، بهدف إكساب الفرد المهارات والمعارف والقيم التي تمكنه من الاندماج في المجتمع والتكيف مع معاييرهِ. وهي ليست عملية محدودة بمرحلة عمرية معينة، بل تمتد طوال حياة الإنسان، تتأثر وتتوثر في كل مرحلة بتغيرات المجتمع وتطوراتهِ. لذلك، فإن فهم هذه العملية يتطلب نظرة شمولية تأخذ في الاعتبار كل هذه العوامل المتشابكة، دون إغفال أي جانب من جوانبها المتعددة (ساقني، 2018) ..

التنشئة الاجتماعية هي عملية معقدة ومتعددة الأوجه، تجمع بين التعلم والتعليم والتربية، حيث يتم من خلالها نقل المعارف والقيم والمعايير الاجتماعية من جيل إلى آخر. تعتمد هذه العملية بشكل أساسي على التفاعل الاجتماعي بين الفرد ومحيطه، سواء كان ذلك داخل الأسرة أو المدرسة أو المجتمع الأوسع. ومن خلال هذا التفاعل، يكتسب الفرد السلوكيات والاتجاهات التي تتناسب مع الأدوار الاجتماعية المطلوبة منه، مما يمكنه من التكيف مع جماعته وتحقيق التوافق الاجتماعي.

تهدف التنشئة الاجتماعية إلى تحويل الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، قادر على فهم قواعد المجتمع وقيمه، والمشاركة الفاعلة في حياته. فهي لا تقتصر على تعليم الفرد كيفية التصرف في المواقف المختلفة فحسب، بل تسهم أيضًا في تشكيل هويته الاجتماعية، وتسهيل اندماجه في الحياة الجماعية. ومن خلال هذه العملية، يكتسب الفرد الطابع الاجتماعي الذي يميزه كجزء من نسيج مجتمعي متكامل. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة وديناميكية، تتأثر بالتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحدث في المجتمع. فهي ليست مجرد نقل للمعارف والقيم، بل هي أيضًا عملية تفاوض وتفاعل بين الفرد والمجتمع، حيث يلعب الفرد دورًا نشطًا في تشكيل هويته وتكييفها مع متطلبات الحياة الاجتماعية. وبالتالي، فإن التنشئة الاجتماعية ليست مجرد عملية تلقين، بل هي حوار مستمر بين الفرد ومحيطه، يهدف إلى تحقيق التوازن بين احتياجات الفرد ومتطلبات المجتمع . (الشربيني، 2015)

التطبيع الاجتماعي هو العملية التي يتحول من خلالها الفرد من كائن بيولوجي بسيط عند الولادة إلى شخصية متكاملة قادرة على التفاعل مع محيطها الاجتماعي والثقافي. هذه العملية تشمل تعلم القيم، العادات، والمهارات التي تمكن الفرد من الاندماج في المجتمع، حيث يكتسب من خلال تفاعله مع الآخرين، خاصة من سبقوه في الخبرة، المعارف والسلوكيات التي تشكل هويته الاجتماعية. بمرور الوقت، لا يقتصر دور الفرد على مجرد التلقي، بل يصبح فاعلاً في تشكيل الثقافة المجتمعية، حيث يسهم في تطويرها ونقلها للأجيال اللاحقة، مما يعكس التفاعل الديناميكي بين الفرد والمجتمع. (الربيعي، 2015)

اذ تُعد التنشئة الاجتماعية عملية طويلة المدى ومتجددة، تهدف إلى تمكين الفرد من استيعاب المعايير الاجتماعية، القيم، والممارسات الثقافية التي تسود في المجتمع الذي يعيش فيه. تتم هذه العملية من خلال تفاعل الفرد مع مجموعة من المؤسسات والهيئات، مثل الأسرة، المدرسة، والمجتمع المحيط، والتي تعمل معاً على تشكيل وعيه وسلوكه. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الوسائل التعليمية والتربوية، جنباً إلى جنب مع الاستعدادات الفطرية للفرد، دوراً حاسماً في تسهيل عملية التكيف مع متطلبات المجتمع. وبهذا، تصبح التنشئة الاجتماعية أداة فعالة لضمان أن يتبنى الفرد سلوكيات تتناسب مع توقعات المجتمع، مما يعزز اندماجه ويسهم في استقراره الاجتماعي والثقافي (الزبيدي، 2015)

التنشئة الاجتماعية هي عملية تفاعلية ديناميكية يتم من خلالها تشكيل وتعديل سلوك الفرد ليتوافق مع المعايير والتوقعات التي يفرضها المجتمع أو الجماعة التي ينتمي إليها. تعتمد هذه العملية على التواصل المستمر بين الفرد ومحيطه الاجتماعي، حيث يتعلم من خلال التفاعل مع الآخرين كيفية تبني القيم، العادات، والسلوكيات التي تعتبر مقبولة أو مرغوبة في إطار الجماعة. بمرور الوقت، يصبح الفرد قادراً على التكيف مع الأدوار الاجتماعية المطلوبة منه، مما يعزز انسجامه مع المجتمع ويسهم في تحقيق التوازن بين احتياجاته الفردية ومتطلبات الجماعة. بهذا المعنى، تعتبر التنشئة الاجتماعية أداة أساسية لضمان استمرارية الثقافة وتماسك النسيج الاجتماعي. (شفيق، 2012).

في مرحلة الطفولة، يعتمد الفرد بشكل كلي على الآخرين لتلبية احتياجاته الأساسية، لكن مع تقدمه في عملية التنشئة الاجتماعية، يتحول إلى شخصية واعية وقادرة على تحمل المسؤولية الاجتماعية، متوافقة مع القيم والمعايير السائدة في مجتمعه. هذه العملية لا تقتصر على مرحلة عمرية محددة، بل هي مستمرة طوال الحياة، تبدأ مع الولادة ولا تنتهي إلا بوفاة الفرد. وعلى الرغم من اختلاف أشكالها ودرجاتها بين المجتمعات، إلا أن جوهرها يبقى واحداً، حيث لا تهدف إلى جعل الأفراد نسخاً متطابقة، بل تسعى إلى تمكين كل فرد من تطوير شخصيته الاجتماعية الفريدة، القادرة على التكيف والنمو ضمن الإطار الثقافي الخاص به، مع مراعاة العوامل الوراثية والبيئية المؤثرة. التنشئة الاجتماعية هي عملية تاريخية ممتدة عبر الزمن، وإنسانية بامتياز، تميز الإنسان عن غيره من الكائنات. وهي أيضاً عملية تلقائية، لا يتحكم فيها فرد أو مجموعة محددة، بل هي نتاج تفاعل المجتمع ككل. بالإضافة إلى ذلك، فهي نسبية، تتأثر بظروف الزمان والمكان، وجبرية إلى حد ما، حيث يُجبر الأفراد على اتباعها لضمان الانسجام الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، تُعتبر عامة، إذ توجد في كل المجتمعات الإنسانية، مما يجعلها ظاهرة عالمية تشكل أساس استمرارية الثقافة وتماسك المجتمعات (فياض، 2017).

تُعد عملية التنشئة الاجتماعية عملية ذات أهداف واضحة، وعلى الرغم من اختلافها من مجتمع إلى آخر بسبب طبيعتها النسبية، إلا أنها تشترك في مجموعة من الأهداف الأساسية التي تسعى جميع المجتمعات إلى تحقيقها. ومن بين هذه

الأهداف: تعزيز آليات الضبط الداخلي للسلوك، مما يساعد الأفراد على تنظيم تصرفاتهم وفقاً للمعايير الاجتماعية المقبولة. بالإضافة إلى ذلك، تسهم التنشئة الاجتماعية في تعزيز القدرة على التكيف والتوافق مع الآخرين، مما يُسهل التفاعل الإيجابي داخل المجتمع. كما تُعنى بتحقيق مبدأ الاستقلالية والاعتماد على الذات، مما يُعزز ثقة الفرد بنفسه وقدرته على اتخاذ القرارات. وأخيراً، تسعى إلى تحقيق النضج النفسي، الذي يُعد أساساً لتكوين شخصية متوازنة وقادرة على مواجهة تحديات الحياة بفاعلية. (فياض، 2017).

مؤسسات التنشئة الاجتماعية

تُعتبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية بمثابة الأدوات الرئيسية التي تُسهم في تشكيل شخصية الفرد وتوجيه سلوكه وفقاً للمعايير والقيم السائدة في المجتمع. وتتنوع هذه المؤسسات في طبيعتها ودرجة تأثيرها، حيث يمكن تصنيفها إلى مؤسسات أساسية وأخرى ثانوية، بالإضافة إلى مؤسسات ذات تأثير مباشر وأخرى غير مباشر.

في مقدمة هذه المؤسسات تأتي الأسرة، التي تُعد اللبنة الأولى في عملية التنشئة، حيث تُشكل الهوية الأولية للفرد من خلال غرس القيم الأساسية والمعتقدات والسلوكيات التي تُعتبر حجر الأساس في بناء شخصيته. فالأسرة ليست فقط مصدراً للرعاية المادية، بل هي أيضاً البيئة الأولى التي يتعلم فيها الفرد اللغة، والعادات، والتقاليد، وكيفية التفاعل مع الآخرين. تليها المدرسة، التي تُكمل دور الأسرة من خلال تقديم المعرفة الأكاديمية والمهارات الاجتماعية، وتعمل على تنمية قدرات الفرد العقلية والوجدانية، وتعزز لديه روح الانتماء للمجتمع. كما تُعتبر دور العبادة مؤسسات مهمة في تعزيز الجوانب الروحية والأخلاقية، حيث تُسهم في ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية التي تُوجه سلوك الفرد وتُعزز لديه الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع.

إلى جانب هذه المؤسسات الأساسية، توجد مؤسسات أخرى تُسهم في التنشئة بشكل مؤقت أو جزئي، مثل النوادي الرياضية والأندية، التي تُعزز المهارات الخاصة لدى الفرد، سواء كانت بدنية أو فكرية، وتُسهم في تنمية روح العمل الجماعي والتنافس الشريف. كما تُعتبر الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والجمعيات التطوعية من المؤسسات الثانوية التي تُسهم في تعزيز الوعي المجتمعي والمشاركة المدنية، حيث تُعزز لدى الفرد قيم العمل التطوعي والانتماء للجماعة.

من ناحية أخرى، تُعتبر المؤسسات الإعلامية والرقمية من أبرز المؤسسات التي تؤثر في التنشئة الاجتماعية بشكل غير مباشر ولكن عميق. فوسائل الإعلام التقليدية كالتلفزيون والصحف والإذاعات، بالإضافة إلى منصات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتويتر والإنستغرام، تُشكل عالماً افتراضياً يُؤثر في تشكيل معرفة الفرد وقيمه وسلوكه. هذه الوسائل تُقدم محتوى متنوعاً يُشكل وعي الأفراد ويُؤثر في عواطفهم واتجاهاتهم، مما يجعلها أداة قوية في عملية التنشئة. فمن خلال هذه المنصات، يتعرض الفرد لكم هائل من المعلومات والأفكار التي تُسهم في تشكيل رؤيته للعالم وتؤثر في قراراته وسلوكياته اليومية.

أخيراً، لا يمكن إغفال دور المجتمع الكبير ككل في تشكيل شخصية الفرد، حيث يُسهم المجتمع من خلال قياداته وقيمه السائدة في توجيه الأفراد وتقويم سلوكهم. فالمجتمع يُعتبر الإطار العام الذي يحدد معايير السلوك المقبولة، ويُسهم في تعزيز الهوية الجماعية للأفراد. كما أن التفاعل اليومي مع أفراد المجتمع، سواء من خلال الملاحظة أو المعاشية، يُكسب الفرد مهارات اجتماعية ولغوية وقيماً جديدة، حتى وإن كان هذا التأثير متفاوتاً من فرد لآخر. فعلى سبيل المثال، قد يتعلم الفرد لغة جديدة أو أسلوباً معيناً في التعامل من خلال تفاعله مع أفراد المجتمع، أو قد يكتسب قيماً اجتماعية جديدة من خلال ملاحظته لسلوكيات الآخرين.

بشكل عام، تُعتبر التنشئة الاجتماعية عملية تراكمية تتداخل فيها أدوار متعددة لمؤسسات مختلفة، تهدف في النهاية إلى إعداد الفرد ليكون عضواً فاعلاً ومنسجماً مع المجتمع الذي يعيش فيه. فكل مؤسسة من هذه المؤسسات تُسهم بشكل أو بآخر في تشكيل شخصية الفرد وتوجيه سلوكه، مما يجعل عملية التنشئة الاجتماعية عملية معقدة ومتعددة الأوجه، ولكنها ضرورية لتحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع.

الأمن الاجتماعي

يُعتبر الأمن الاجتماعي مفهوماً متعدد الأبعاد، يرتبط بشكل وثيق بالاستقرار النفسي والاجتماعي للأفراد والجماعات داخل المجتمع. وعند التركيز على الجانب الاجتماعي لهذا المفهوم، نجد أنه يعكس شعور الفرد بالمسؤولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين، وكذلك تجاه المجتمع والدولة ككل. هذا الشعور بالمسؤولية يُعتبر حجر الزاوية في تعزيز قيم التعاون والتكيف والانتماء، والتي تُسهم في تحقيق التوازن الاجتماعي والاستقرار. فالأمن الاجتماعي لا يقتصر فقط على توفير الحماية المادية للأفراد، بل يتجاوز ذلك ليشمل الجوانب النفسية والثقافية التي تُعزز شعور الفرد بالأمان والانتماء.

من الناحية التاريخية، نجد أن العديد من الفلاسفة والعلماء قد أكدوا على الطبيعة الاجتماعية للإنسان، حيث أشار أرسطو إلى أن الإنسان "حيوان اجتماعي" بطبعه، لا يمكن أن يعيش بمعزل عن المجتمع. كما أكد أفلاطون على أهمية العدالة الاجتماعية والتعاون بين أفراد المجتمع لتحقيق الاستقرار. وفي العصور الإسلامية، تناول ابن خلدون في مقدمته دور العصبية والترابط الاجتماعي في بناء الحضارات واستمراريتها. أما في العصر الحديث، فقد ركز إميل دوركايم على أهمية التضامن الاجتماعي في الحفاظ على تماسك المجتمع، معتبراً أن الأفراد يحتاجون إلى قيم مشتركة ومعايير أخلاقية لضمان استقرار الحياة الاجتماعية.

ولتحقيق الأمن الاجتماعي، هناك مجموعة من المقومات الأساسية التي يجب توافرها، وهي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فمن الناحية الاقتصادية، يُعتبر توفير الأمن المعيشي والحياتي شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي. فالفرد الذي يشعر بالاطمئنان على مستقبله الاقتصادي وقدرته على تلبية احتياجاته الأساسية، يكون أكثر قدرة على المشاركة الإيجابية في المجتمع. أما من الناحية الاجتماعية، فيلعب التماسك الاجتماعي والتوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية مشتركة دوراً محورياً في تعزيز الأمن الاجتماعي. فالتعاطف بين أبناء الوطن الواحد، واحترام التنوع الثقافي والديني، يُسهمان في خلق بيئة اجتماعية متجانسة ومستقرة.

من الناحية السياسية، يُعتبر الاستقرار السياسي وتوفير أجهزة أمنية فعالة وعادلة من العوامل الأساسية لتحقيق الأمن الاجتماعي. فوجود نظام سياسي مستقر يُعزز الثقة بين الأفراد والدولة، ويُساهم في تقليل التوترات الاجتماعية. كما أن وجود جهاز قضائي عادل ومؤسسات عقابية وإصلاحية يُساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، مما يُعزز شعور الأفراد بالأمان والإنصاف. بالإضافة إلى ذلك، تلعب المؤسسات التربوية دورًا مهمًا في تعزيز القيم الأخلاقية والاجتماعية لدى الأفراد منذ الصغر، مما يُساهم في بناء جيل واعٍ ومتحمل للمسؤولية.

أخيرًا، تُعتبر المؤسسات الاجتماعية والخيرية من الركائز المهمة في تحقيق الأمن الاجتماعي، حيث تُساهم في تقديم الدعم للأفراد المحتاجين، وتعزيز قيم التكافل والتضامن داخل المجتمع. فمن خلال هذه المؤسسات، يتم توفير شبكة أمان اجتماعي تُساعد الأفراد على تجاوز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، مما يُعزز شعورهم بالانتماء والاستقرار.

بشكل عام، يُعتبر الأمن الاجتماعي نتاجًا لتفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تعمل معًا لتحقيق الاستقرار والتوازن داخل المجتمع. فمن خلال تعزيز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، وتوفير المقومات الأساسية للأمن، يمكن بناء مجتمع متماسك ومستقر، يتمتع أفرادُه بالثقة والأمان، مما يُساهم في تحقيق التقدم والازدهار للجميع . (وناسي، 2021).

تُعتبر أبعاد الأمن الاجتماعي مكونات أساسية لتحقيق مفهوم شامل للأمن، يهدف إلى توفير حياة مستقرة ومتوازنة للأفراد داخل المجتمع. هذه الأبعاد تتكامل فيما بينها لتشكيل نسيجًا متينًا يُساهم في تعزيز الاستقرار والرفاهية العامة. فمن خلال البعد السياسي، يتم الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وحماية مصالحها العليا، مع احترام الثوابت التي اتفق عليها غالبية أفراد المجتمع. هذا البعد يُعزز الشرعية السياسية ويُساهم في بناء الثقة بين المواطنين والدولة، مما يُقلل من التوترات ويدعم الاستقرار الداخلي.

أما البعد الاقتصادي، فيهدف إلى توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد وضمان حياة كريمة لهم، من خلال تحسين مستوى الخدمات ورفع المستوى المعيشي. كما يُساهم هذا البعد في خلق فرص عمل تُقلل من البطالة وتُعزز المشاركة الاقتصادية الفاعلة، مما يُساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الطبقية. فالدولة التي تُوفر لمواطنيها فرصًا اقتصادية عادلة تُساهم في تعزيز شعورهم بالأمان والانتماء.

من جهة أخرى، يُعتبر البعد الاجتماعي ركيزة أساسية في تعزيز الأمن الاجتماعي، حيث يعمل على توفير الأمان للمواطنين بما يُعزز شعورهم بالانتماء والولاء للوطن. هذا البعد يتجلى من خلال دعم مؤسسات التوجيه الوطني التي تعمل على بث الروح المعنوية وتعزيز القيم الوطنية، بالإضافة إلى احترام إنجازات الوطن وتراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري. فالشعور بالفخر بالهوية الوطنية يُساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي ويُقلل من الانقسامات الداخلية.

أما البعد المعنوي أو الاعتقادي، فيلعب دورًا محوريًا في توحيد الأمة من خلال احترام العقائد والقيم الروحية التي تجمع الأفراد. هذا البعد لا يقتصر فقط على الجانب الديني، بل يشمل أيضًا احترام الفكر والإبداع، والحفاظ على العادات والتقاليد الحميدة التي تُشكل جزءًا من الوجدان الجمعي للمجتمع. فالقيم الأخلاقية والمعنوية تُساهم في بناء مجتمع متماسك ومتضامن، قادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

أخيراً، يُعتبر البعد البيئي من الأبعاد الحديثة التي أضحت ضرورية في تحقيق الأمن الاجتماعي الشامل. فحماية البيئة من الأخطار التي تهددها، مثل التلوث بأنواعه البري والبحري والهوائي، يُسهم في ضمان صحة الأفراد وجوده حياتهم. كما أن مكافحة التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية يُعزز الاستدامة البيئية، مما يُسهم في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

بشكل عام، تُشكل هذه الأبعاد مجتمعةً إطاراً متكاملًا لتحقيق الأمن الاجتماعي، حيث تعمل على تعزيز الاستقرار السياسي، والرفاهية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، والقيم المعنوية، والاستدامة البيئية. فمن خلال تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد، يمكن بناء مجتمع آمن ومستقر، يتمتع أفرادُه بحياة كريمة ومتوازنة، مما يُسهم في تحقيق التقدم والازدهار للجميع. (وناسي، 2021).

إشكالية البحث:

تُعد مؤسسات التنشئة الاجتماعية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المجتمعات لتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة، حيث تلعب هذه المؤسسات دوراً محورياً في تشكيل شخصية الأفراد وغرس القيم والمعايير التي تُسهم في بناء مجتمع متماسك ومستقر. وتتنوع هذه المؤسسات بين الأسرة، التي تُعتبر البيئة الأولى للتنشئة، والمدرسة التي تُكمل دور الأسرة من خلال تقديم المعرفة والمهارات، ودور العبادة التي تُعزز الجوانب الروحية والأخلاقية، بالإضافة إلى الأندية ومجموعات الرفاق التي تُسهم في تنمية المهارات الاجتماعية، ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي التي تُشكل وعي الأفراد وتؤثر في سلوكياتهم.

على الرغم من الأهمية الكبيرة لهذه المؤسسات في تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد وصقل قدراتهم ومواهبهم لخدمة المجتمع، إلا أن التغيرات الاجتماعية السريعة في المجتمعات الحديثة أدت إلى ظهور بعض الثغرات والتحديات في أدوارها. هذه التحديات تنعكس سلباً على عملية التنشئة الاجتماعية، مما يؤثر بدوره على أفراد المجتمع في مختلف المجالات، وخاصة في مجال الأمن الاجتماعي. فالأمن الاجتماعي يُعتبر أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، حيث لا يمكن تحقيق التقدم والازدهار دون توفر بيئة آمنة ومستقرة تُعزز الثقة بين الأفراد والمؤسسات.

من هنا، تأتي أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي، حيث تُعتبر هذه المؤسسات مسؤولة عن غرس القيم التي تُعزز الشعور بالانتماء والمسؤولية الاجتماعية، وتُسهم في بناء مجتمع متكامل قادر على مواجهة التحديات. فمن خلال تحليل أدوار هذه المؤسسات وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، يمكن الوصول إلى آليات فعالة لتعزيز الأمن الاجتماعي، مما يُسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي تسعى إليها المجتمعات.

أهمية البحث :

يُبرز هذا البحث أهميته من خلال تركيزه على موضوعين بالغين الأهمية في المجال الاجتماعي، وهما التنشئة الاجتماعية والأمن الاجتماعي، حيث يُعتبران من الركائز الأساسية لبناء مجتمع متماسك ومستقر. فمؤسسات التنشئة الاجتماعية، مثل الأسرة والمدرسة ودور العبادة ومجموعات الرفاق والأندية ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، تُشكل العمود الفقري للمجتمع، إذ تلعب دورًا محوريًا في تشكيل شخصية الأفراد وغرس القيم والمعايير التي تُسهم في تحقيق التكامل الاجتماعي. ولا تقتصر عملية التنشئة الاجتماعية على الأسرة فقط، بل تمتد لتشمل كافة الأنظمة الاجتماعية التي تتفاعل مع الفرد وتُسهم في تنشئته.

كما تأتي أهمية البحث من خلال تناوله لموضوع الأمن الاجتماعي، الذي يُعد من الموضوعات الحديثة نسبيًا في الدراسات الاجتماعية، ولكنه يحظى بأهمية كبيرة في سياق العملية التنموية. فالأمن الاجتماعي لا يقتصر فقط على توفير الحماية المادية للأفراد، بل يتجاوز ذلك ليشمل تعزيز الاستقرار النفسي والاجتماعي، مما يُسهم في بناء مجتمع آمن ومتوازن. ومن خلال تعزيز الأمن الاجتماعي، يتم تعزيز استقرار الفرد والمجتمع ككل، حيث يُصبح الأفراد أكثر قدرة على المشاركة الفاعلة في التنمية وتحقيق التقدم.

بالتالي، يُسهم هذا البحث في تسليط الضوء على العلاقة الوثيقة بين التنشئة الاجتماعية والأمن الاجتماعي، حيث تُعتبر التنشئة الاجتماعية عملية أساسية لتحقيق الأمن الاجتماعي، من خلال غرس القيم التي تُعزز الانتماء والمسؤولية الاجتماعية. كما يُقدم البحث رؤية شاملة لدور المؤسسات الاجتماعية في تعزيز الاستقرار المجتمعي، مما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تُعد هدفًا رئيسيًا لأي مجتمع يسعى للتقدم والازدهار.

أسئلة البحث :

يتمحور هذا البحث حول سؤال رئيسي : يهدف إلى استكشاف الدور الذي تلعبه مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي، وهو: ما هو دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي؟ هذا السؤال يُعتبر المدخل الرئيسي لفهم كيفية مساهمة هذه المؤسسات في بناء مجتمع مستقر وآمن. ومن هذا السؤال الرئيسي، تتفرع مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تُعمق التحليل وتوسع نطاق الدراسة لتشمل جوانب متعددة من الأمن الاجتماعي، وهي:

1. كيف تُسهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن العاطفي للأفراد؟

- ما هي الآليات التي تستخدمها الأسرة والمدرسة لتعزيز الشعور بالأمان النفسي والعاطفي لدى الأفراد؟

- كيف تُسهم مجموعات الرفاق ودور العبادة في بناء علاقات إيجابية وتوفير الدعم العاطفي؟

- ما هو دور وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في تعزيز أو تقويض الأمن العاطفي؟

2. ما هو الدور الذي تلعبه مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن القيمي؟

- كيف تُسهم الأسرة والمدرسة في غرس القيم الأخلاقية والدينية التي تُعزز التماسك الاجتماعي؟

- ما هو تأثير دور العبادة والمؤسسات الدينية في تعزيز القيم المشتركة بين أفراد المجتمع؟

- كيف تُسهم وسائل الإعلام في نشر القيم الإيجابية أو تشويهها؟

3. كيف تُسهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الصحي؟

- ما هو دور الأسرة والمدرسة في تعزيز الوعي الصحي واتباع أنماط حياة صحية؟

- كيف تُسهم المؤسسات الصحية ووسائل الإعلام في توفير المعلومات الصحية اللازمة للأفراد؟

- ما هو تأثير الأندية الرياضية ومجموعات الرفاق في تشجيع الأفراد على ممارسة الأنشطة البدنية؟

4. ما هو الدور الذي تلعبه مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري؟

- كيف تُسهم المدرسة ووسائل الإعلام في تنمية التفكير النقدي والقدرة على التحليل لدى الأفراد؟

- ما هو دور الأسرة ومجموعات الرفاق في تعزيز التسامح الفكري واحترام الرأي الآخر؟

- كيف تُسهم منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة الأفكار المتطرفة وتعزيز الأمن الفكري؟

* بشكل عام، تُعتبر هذه الأسئلة بمثابة إطار تحليلي يُسهم في فهم كيفية تفاعل مؤسسات التنشئة الاجتماعية مع بعضها البعض لتعزيز جوانب مختلفة من الأمن الاجتماعي. فمن خلال الإجابة على هذه الأسئلة، يمكن تحديد الأدوار التي تلعبها كل مؤسسة في بناء مجتمع آمن ومستقر، وكيفية تعزيز هذه الأدوار لتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة.

أهداف البحث :

لتحقيق أهداف البحث ، يمكن صياغة الأسئلة البحثية بطريقة تسمح بتحليل أعمق لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز مختلف جوانب الأمن (العاطفي، القيمي، الصحي، والفكري). فيما يلي مجموعة من الأسئلة البحثية التي يمكن أن تساعد في توسيع نطاق البحث وتفصيله:

1. دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن العاطفي:

- ما هي الآليات التي تستخدمها مؤسسات التنشئة الاجتماعية (مثل الأسرة، المدرسة، المسجد، وسائل الإعلام) لتعزيز الأمن العاطفي لدى الأفراد؟

- كيف تساهم الأسرة في بناء الشخصية العاطفية المستقرة لدى الأطفال والمراهقين؟

- ما هو دور المدرسة في تعزيز الثقة بالنفس والقدرة على التعامل مع الضغوط العاطفية لدى الطلاب؟

- كيف يمكن لوسائل الإعلام أن تؤثر سلبًا أو إيجابًا على الأمن العاطفي للأفراد، خاصة في ظل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي؟

- ما هي التحديات التي تواجه مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن العاطفي في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية الحديثة؟

2. دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن القيمي:

- كيف تعمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية على ترسيخ القيم الأخلاقية والاجتماعية التي تدعم الأمن القيمي؟
- ما هو دور الأسرة في نقل القيم الدينية والثقافية التي تعزز الشعور بالانتماء والهوية؟
- كيف يمكن للمدرسة أن تساهم في تعزيز القيم الإيجابية مثل التسامح والعدل والمساواة بين الطلاب؟
- ما هو تأثير وسائل الإعلام وخاصة الإعلام الرقمي على القيم المجتمعية، وهل تعمل على تعزيزها أم تقويضها؟
- كيف يمكن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية مواجهة التحديات القيمة الناتجة عن العولمة والثقافات الوافدة؟

3. دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الصحي:

- ما هي الاستراتيجيات التي تتبعها مؤسسات التنشئة الاجتماعية لتعزيز الوعي الصحي والوقاية من الأمراض؟
- كيف تساهم الأسرة في تعزيز العادات الصحية السليمة لدى الأطفال، مثل التغذية الصحية والنظافة الشخصية؟
- ما هو دور المدرسة في تعزيز الوعي الصحي من خلال المناهج الدراسية والأنشطة اللامنهجية؟
- كيف يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دورًا فعالاً في التوعية الصحية وتشجيع السلوكيات الصحية الإيجابية؟
- ما هي التحديات التي تواجه مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الصحي في ظل انتشار الأمراض المزمنة والأوبئة؟

4. دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري:

- كيف تعمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية على تعزيز الأمن الفكري وحماية الأفراد من الأفكار المتطرفة والهدامة؟
- ما هو دور الأسرة في تنمية التفكير النقدي والقدرة على التحليل لدى الأبناء؟
- كيف يمكن للمدرسة أن تساهم في بناء عقلية متفتحة ومتوازنة قادرة على مقاومة الأفكار المتطرفة؟
- ما هو تأثير وسائل الإعلام وخاصة الإنترنت في تشكيل الفكر والرأي العام، وكيف يمكن توظيفها لتعزيز الأمن الفكري؟
- ما هي التحديات التي تواجه مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري في ظل انتشار المعلومات المضللة والخطابات الكراهية؟

5. التكامل بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الشامل:

- كيف يمكن تحقيق التكامل بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، المسجد، وسائل الإعلام) لتعزيز الأمن الشامل (العاطفي، القيمي، الصحي، والفكري)؟
- ما هي السياسات والبرامج التي يمكن أن تعزز التعاون بين هذه المؤسسات لتحقيق أهداف التنشئة الاجتماعية؟
- كيف يمكن قياس فعالية مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الشامل، وما هي المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم أدائها؟

6. التحديات والمعوقات:

- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن العاطفي، القيمي، الصحي، والفكري؟
- كيف يمكن التغلب على هذه التحديات في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السريعة؟
- ما هو دور السياسات الحكومية والمجتمع المدني في دعم مؤسسات التنشئة الاجتماعية لتحقيق أهدافها؟

7. دراسات حالة ونماذج ناجحة:

- هل هناك نماذج ناجحة لمؤسسات تنشئة اجتماعية استطاعت تعزيز الأمن العاطفي، القيمي، الصحي، والفكري؟ وما هي الدروس المستفادة منها؟
- كيف يمكن الاستفادة من التجارب الدولية في تعزيز دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الأمن الشامل؟
- * هذه الأسئلة البحثية تفتح المجال لتحليل أعمق وأشمل لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز مختلف جوانب الأمن، وتساعد في توجيه البحث نحو استكشاف جوانب جديدة ومهمة في هذا المجال.

المفاهيم الإجرائية للبحث :

لتحليل المفاهيم الإجرائية للبحث ، يمكن تقديم شرح موسع لكل مفهوم في فقرات منفصلة، مع توضيح الأبعاد المختلفة لكل مفهوم وعلاقته بموضوع البحث. فيما يلي تحليل مفصل للمفاهيم الإجرائية:

1. التنشئة الاجتماعية:

التنشئة الاجتماعية هي عملية ديناميكية ومستمرة تهدف إلى إعداد الأفراد ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع. من خلال هذه العملية، يكتسب الأفراد المعرفة والمهارات والقيم التي تمكنهم من التفاعل بشكل إيجابي مع البيئة الاجتماعية

المحيطة بهم. تعتبر التنشئة الاجتماعية بمثابة الجسر الذي يربط بين الفرد والمجتمع، حيث يتم من خلالها نقل الثقافة والتقاليد والأعراف من جيل إلى آخر.

تتضمن التنشئة الاجتماعية تعلم الأدوار الاجتماعية، واكتساب الهوية الشخصية، وتطوير القدرة على التكيف مع التغيرات الاجتماعية. كما أنها تساهم في تشكيل شخصية الفرد وتوجيه سلوكه ليكون متوافقاً مع توقعات المجتمع. وتلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة (كالأسرة والمدرسة ودور العبادة) أدواراً متكاملة في هذه العملية، حيث تعمل على تزويد الأفراد بالأدوات اللازمة لتحمل المسؤوليات الفردية والاجتماعية.

2. مؤسسات التنشئة الاجتماعية:

مؤسسات التنشئة الاجتماعية هي الهيئات أو المؤسسات التي تتحمل مسؤولية نقل الثقافة والقيم والأدوار الاجتماعية من جيل إلى آخر. تشمل هذه المؤسسات الأسرة، المدرسة، دور العبادة، مجموعات الرفاق، وسائل الإعلام، والمؤسسات المجتمعية الأخرى. لكل مؤسسة دور محوري في تشكيل شخصية الفرد وتوجيه سلوكه.

- الأسرة: تُعتبر الأسرة المؤسسة الأولى والأكثر تأثيراً في حياة الفرد، حيث تبدأ عملية التنشئة الاجتماعية منذ مرحلة الطفولة المبكرة. الأسرة هي المسؤولة عن غرس القيم الأساسية، وتوفير الدعم العاطفي، وتعليم المهارات الاجتماعية الأولية.

- المدرسة: تأتي المدرسة كامتداد لدور الأسرة، حيث تعمل على تعزيز القيم الاجتماعية، وتنمية المهارات المعرفية، وإعداد الأفراد ليكونوا أعضاء منتجين في المجتمع. كما توفر المدرسة بيئة للتفاعل الاجتماعي بين الأقران.

- دور العبادة: تلعب دور العبادة (كالكنائس والمساجد) دوراً مهماً في تعزيز القيم الروحية والأخلاقية، وتوجيه الأفراد نحو السلوكيات الإيجابية التي تدعم التماسك الاجتماعي.

- مجموعات الرفاق: تُعد مجموعات الرفاق مصدراً مهماً للتفاعل الاجتماعي خارج نطاق الأسرة والمدرسة، حيث يتعلم الأفراد من خلالها مهارات التعاون والمنافسة والتكيف مع الجماعة.

- وسائل الإعلام: في العصر الحديث، أصبحت وسائل الإعلام واحدة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، حيث تؤثر بشكل كبير على تشكيل الرأي العام ونقل الثقافة والقيم.

3. الأمن الاجتماعي:

الأمن الاجتماعي هو مفهوم شامل يعبر عن شعور الفرد أو الجماعة بالاستقرار والحماية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية. يتضمن هذا المفهوم عدة أبعاد، منها الأمن العاطفي، الأمن القيمي، الأمن الصحي، والأمن الفكري. يعكس الأمن الاجتماعي مدى قدرة المجتمع على توفير بيئة آمنة ومستقرة لأفراده، حيث يشعرون بأن حياتهم وحقوقهم محمية من أي تهديدات خارجية أو داخلية.

- الأمن العاطفي: يشير إلى شعور الفرد بالاستقرار النفسي والعاطفي، وقدرته على التعامل مع الضغوط والتحديات اليومية دون أن يتعرض لاضطرابات نفسية أو عاطفية.

- الأمن القيمي: يعبر عن مدى استقرار القيم والأخلاق في المجتمع، وعدم تعرضها للتشويه أو التهديد من قبل قوى خارجية أو داخلية.

- الأمن الصحي: يتعلق بتوفير الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض، مما يضمن حياة صحية وآمنة للأفراد.

- الأمن الفكري: يشير إلى حماية الفرد من الأفكار المتطرفة أو الهدامة، وتعزيز التفكير النقدي والوعي الثقافي.

الأمن الاجتماعي هو منظومة متكاملة، حيث أن تهديد أي جانب منها يؤثر سلبيًا على الجوانب الأخرى. على سبيل المثال، انعدام الأمن الصحي قد يؤدي إلى انعدام الأمن العاطفي، وضعف الأمن القيمي قد يؤثر على الأمن الفكري. لذلك، تعمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية على تعزيز هذه الأبعاد بشكل متكامل لضمان استقرار المجتمع ككل.

4. العلاقة بين المفاهيم:

ترتبط المفاهيم الإجرائية الثلاثة (التنشئة الاجتماعية، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، والأمن الاجتماعي) بعلاقة تكاملية. فمن خلال عملية التنشئة الاجتماعية، تقوم مؤسسات التنشئة الاجتماعية بتعزيز الأمن الاجتماعي بجميع أبعاده. على سبيل المثال، الأسرة والمدرسة تعملان على تعزيز الأمن العاطفي من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي، بينما تعمل دور العبادة على تعزيز الأمن القيمي من خلال ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية. وسائل الإعلام، من جهة أخرى، يمكن أن تساهم في تعزيز الأمن الفكري من خلال نشر الوعي والثقافة.

بالتالي، يمكن القول إن مؤسسات التنشئة الاجتماعية هي الوسيلة الرئيسية لتحقيق الأمن الاجتماعي، حيث تعمل على توفير البيئة المناسبة لنمو الأفراد بشكل متوازن ومتكيف مع المجتمع.

* هذا التحليل الموسع يوضح الأبعاد المختلفة للمفاهيم الإجرائية وعلاقتها ببعضها البعض، مما يساهم في فهم أعمق لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي بجميع جوانبه.

الدراسات السابقة :

- دراسة حورية محمدي (2020) بعنوان "المشكلات الناتجة عن المتغيرات التكنولوجية الحديثة على التنشئة الاجتماعية للأبناء وتصور مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية للتعامل معها" تناولت تأثير التطورات التكنولوجية الحديثة على عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، مع التركيز على تحديد المشكلات الناجمة عن هذه المتغيرات واقتراح حلول من منظور الخدمة الاجتماعية. أظهرت الدراسة أن التكنولوجيا الحديثة، رغم فوائدها، قد خلقت تحديات كبيرة في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث أشار أولياء الأمور إلى ظهور مشكلات سلوكية وتعليمية واجتماعية لدى الأبناء نتيجة الاستخدام المفرط أو غير الموجه للتكنولوجيا. (محمدي، 2020)

من بين المشكلات السلوكية التي تم تحديدها، كانت هناك زيادة في العزلة الاجتماعية والاعتماد على الأجهزة الإلكترونية، مما أثر على تفاعل الأبناء مع محيطهم الأسري والاجتماعي. أما على الصعيد التعليمي، فقد لوحظ تراجع في التحصيل الدراسي بسبب تشتت الانتباه وانخفاض التركيز الناتج عن الاستخدام المطول للأجهزة الذكية ومواقع التواصل

الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، برزت مشكلات اجتماعية مثل ضعف مهارات التواصل المباشر وزيادة التعرض للمحتوى غير المناسب، مما أثر على تكوين العلاقات الصحية مع الآخرين.

في ضوء هذه النتائج، اقترحت الدراسة تصورًا للتعامل مع هذه المشكلات من خلال منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، حيث تم التأكيد على أهمية توجيه الأبناء نحو استخدام متوازن للتكنولوجيا، وتعزيز الوعي الأسري بأهمية الرقابة والمتابعة، بالإضافة إلى تطوير برامج توعوية وتدريبية تستهدف كل من الأبناء وأولياء الأمور لمواجهة التحديات الناتجة عن التكنولوجيا الحديثة.

- دراسة منى كامل تركي (2021) بعنوان "حقوق الإنسان وحالة الطوارئ الاستثنائية في ظل جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 (تركي، 2021)، سواء على مستوى الأفراد أو المجتمعات. أبرزت الدراسة كيف أدت الجائحة إلى تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية، مما أثر سلبًا على استقرار المجتمعات ورفاهيتها.

من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة كانت زيادة معدلات الفقر نتيجة التباطؤ الاقتصادي العالمي، حيث فقد العديد من الأفراد مصادر دخلهم بسبب الإغلاقات والإجراءات الاحترازية. كما أشارت الدراسة إلى ارتفاع معدلات البطالة، مما زاد من الضغوط الاقتصادية على الأسر، خاصة في المناطق الهامشية والفئات المهمشة التي كانت تعاني أصلاً من نقص الموارد والخدمات الأساسية.

على الصعيد الاجتماعي، لاحظت الدراسة تزايداً ملحوظاً في حالات العنف، وخاصة العنف الأسري، نتيجة الإجهاد النفسي والضغوط الناتجة عن الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي. كما أثرت الجائحة سلباً على العلاقات الاجتماعية، حيث أدت الإجراءات الاحترازية إلى تقليل التفاعلات المباشرة بين الأفراد، مما أضعف الروابط الاجتماعية وزاد من الشعور بالعزلة والقلق.

أيضاً، سلطت الدراسة الضوء على غياب الأمن الصحي، خاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة، حيث كانت الإجراءات الصحية غير كافية لمواجهة انتشار الفيروس، مما زاد من معاناة هذه الفئات. وخلصت الدراسة إلى أن الجائحة كشفت عن هشاشة النظم الاجتماعية والاقتصادية، وأكدت على الحاجة إلى تعزيز الأمن الاجتماعي من خلال سياسات أكثر شمولية تستهدف دعم الفئات الأكثر تضرراً وتحسين الخدمات الصحية والاجتماعية.

- دراسة شريفي هوري (2019) بعنوان "دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الضبط الاجتماعي (دراسة نماذج وحالة)" هدفت إلى استكشاف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية، مثل الأسرة والمدرسة، في تعزيز الضبط الاجتماعي داخل المجتمع. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، حيث ركزت على المناطق الريفية كمجال للبحث. تم جمع البيانات النظرية من خلال مراجعة الأدبيات والكتب المتخصصة، بينما تم جمع البيانات الميدانية باستخدام أدوات مثل المقابلات، الملاحظة، والاستبيانات.

تكون مجتمع الدراسة من 10 قرى و الأرياف ، حيث بلغ عدد الأسر في المجتمع الأصلي 6830 أسرة. تم اختيار عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها 314 مفردة، مع اعتبار الأسرة وحدة التحليل الأساسية. توصلت الدراسة إلى أن

مؤسسات التنشئة الاجتماعية تلعب دورًا محوريًا في غرس القيم وتقويم السلوكيات، حيث أكدت على أهمية الأسرة والمدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية وتهيئة الأفراد ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع.

كما أظهرت النتائج أن هذه المؤسسات تساهم بشكل كبير في تحقيق الضبط الاجتماعي من خلال تعزيز القيم الأخلاقية والاجتماعية، مما يساعد على الحفاظ على الاستقرار المجتمعي. من بين التوصيات الرئيسية التي خلصت إليها الدراسة، كانت الحاجة إلى زيادة الوعي والتعليم بين أفراد المجتمع لتعزيز التنشئة الاجتماعية الفعالة، مما يدعم عملية الضبط الاجتماعي ويقلل من الانحرافات السلوكية.

- دراسة تشيك وآخرون (Chick et al., 2002) ركزت على تحليل سلوك الأطفال المبني على الجنس، حيث تم تطبيقها على 32 طفلًا في مركز لرعاية الأطفال. قام الباحثون بتقسيم الأطفال إلى فئات حسب أعمارهم ومراقبة سلوكهم وتحليله على مدار خمسة أسابيع. أظهرت النتائج أن التصرفات المبنية على الجنس، بما في ذلك الفروق بين الذكور والإناث، تبدأ في التكون منذ مراحل مبكرة من حياة الأطفال، وتلعب دورًا كبيرًا في تشكيل الأدوار الاجتماعية والهوية الجندرية خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

أوضحت الدراسة أن الأطفال يتعلمون من خلال التفاعلات الاجتماعية المعاني التي تشكل وعيهم بهويتهم الجندرية، حيث يكتسبون مفاهيم حول كيفية التصرف كصبيان أو بنات. كما أشارت إلى أن الأطفال يتعلمون الأدوار الجندرية داخل الأسرة أولاً، ثم ينقلون هذه المفاهيم والقواعد إلى البيئات الخارجية، مثل مراكز رعاية الأطفال. هذا يشير إلى أن التنشئة الاجتماعية تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الأدوار الجندرية التقليدية، مما يؤثر على كيفية تفاعل الأطفال مع محيطهم وتكوينهم لهويتهم الاجتماعية.

الدراسة تؤكد أن عملية تعلم الأدوار الجندرية ليست فطرية، بل هي نتاج للتفاعلات الاجتماعية والثقافية التي يتعرض لها الأطفال منذ الولادة، مما يسلط الضوء على أهمية البيئة الاجتماعية في تشكيل السلوكيات والهويات الجندرية.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة :

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو تركيزها على استكشاف دور التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي في ظل المتغيرات المتسارعة التي تواجه المجتمعات، سواء كانت اجتماعية، صحية، سياسية، أو حتى بيئية. بينما ركزت الدراسات السابقة على جوانب محددة من التنشئة الاجتماعية، مثل علاقتها بالمشاركة السياسية أو الوحدة الوطنية، أو تأثير المتغيرات التكنولوجية على عملية التنشئة، جاءت هذه الدراسة لتحليل الأمن الاجتماعي في سياق استثنائي، وهو انتشار جائحة كورونا التي أثرت بشكل عميق على الحياة العامة والعلاقات الاجتماعية.

في حين أن بعض الدراسات السابقة حاولت الكشف عن سلوكيات أفراد أو فئات معينة أو قياس مستوى الوعي لديهم، فإن الدراسة الحالية تسعى إلى فهم كيفية مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية في بناء وصناعة الأمن الاجتماعي في ظل التحديات المعاصرة. هذا يشمل تأثيرات الجائحة الصحية، التغيرات السياسية، والتحول الاجتماعي والاقتصادي.

التي تشهدها المجتمعات. بذلك، تقدم الدراسة رؤية شمولية تربط بين التنشئة الاجتماعية والأمن الاجتماعي، مع التركيز على كيفية تعزيز الاستقرار المجتمعي في أوقات الأزمات.

هذا التوجه يجعل الدراسة الحالية أكثر ارتباطاً بالواقع المعاصر، حيث تسلط الضوء على أهمية التنشئة الاجتماعية كأداة لتعزيز الأمن الاجتماعي في مواجهة التحديات المتعددة التي تواجه الأفراد والمجتمعات في عالم سريع التغير.

الإجراءات المنهجية للبحث :

منهج البحث : اعتمد البحث على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، والذي يُعتبر أحد أكثر المناهج ملاءمةً لطبيعة هذه الدراسة. يتميز هذا المنهج بقدرته على جمع البيانات بشكل منهجي ومنتظم من خلال توزيع الاستبانات على عينة ممثلة من المجتمع المستهدف. بعد جمع البيانات، يتم تصنيفها وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، مما يتيح للباحثين استخلاص نتائج دقيقة وموثوقة تعكس واقع الظاهرة المدروسة.

يعتمد هذا المنهج على اختيار عينة محددة بدقة لتمثيل المجتمع الأصلي، مما يسهل عملية الدراسة ويقلل من التكاليف والجهود مقارنةً بالمسوحات الشاملة. بالإضافة إلى ذلك، يوفر منهج المسح الاجتماعي مرونة في تصميم أدوات البحث، مثل الاستبانات، التي يمكن تكييفها لقياس مختلف الجوانب المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية والأمن الاجتماعي.

بفضل هذا المنهج، يمكن للباحثين الوصول إلى بيانات كمية ونوعية تساعد في فهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة، وتحديد الاتجاهات العامة، وتقديم توصيات قائمة على أدلة إحصائية. وبالتالي، يعد منهج المسح الاجتماعي أداة فعالة لتحقيق أهداف الدراسة وفهم تأثير التنشئة الاجتماعية على الأمن الاجتماعي في ظل المتغيرات المعاصرة.

حدود البحث :

1. الحدود البشرية:

- الفئة المستهدفة: ركزت الدراسة على فئة محددة من الأفراد، وهم المشرفون التربويون العاملون في المدارس والمؤسسات الحكومية بدولة الجزائر.

- التبرير: تم اختيار هذه الفئة لأنهم يلعبون دوراً محورياً في عملية التنشئة الاجتماعية داخل المؤسسات التعليمية، مما يجعلهم مصدراً مهماً للبيانات المتعلقة بموضوع البحث.

- التأثير: هذا التحديد يسمح بالتركيز على وجهات نظر متخصصة، ولكنه قد يحد من تعميم النتائج على فئات أخرى من المجتمع.

2. الحدود الموضوعية:

- نطاق الدراسة: اقتصرت الدراسة على موضوعين رئيسيين هما: مؤسسات التنشئة الأسرية والأمن الاجتماعي.

- التبرير: هذا التحديد يساعد في تحقيق عمق أكبر في تحليل العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والأمن الاجتماعي، بدلاً من التشتت في مواضيع متعددة.

- التأثير: على الرغم من أن هذا التحديد يسمح بتحليل متعمق، إلا أنه قد يستثني جوانب أخرى مهمة يمكن أن تساهم في فهم أوسع للظاهرة المدروسة.

3. الحدود الزمنية:

- الفترة الزمنية: تم جمع البيانات خلال شهرين فقط، وهما شهر نوفمبر وشهر ديسمبر من عام 2024.

- التبرير: تحديد فترة زمنية قصيرة يساعد في ضمان أن البيانات تعكس الواقع الاجتماعي في وقت محدد، مما يقلل من تأثير التغيرات الزمنية على النتائج.

- التأثير: هذا التحديد قد يحد من القدرة على ملاحظة التغيرات أو التطورات التي قد تحدث على المدى الطويل، ولكنه يضمن تركيزاً أكبر على الظروف الراهنة في وقت إجراء الدراسة.

تحليل عام:

هذه الحدود تمثل إطاراً واضحاً للدراسة، حيث تساعد في تركيز الجهود البحثية على جوانب محددة، مما يزيد من دقة النتائج. ومع ذلك، فإن هذه الحدود قد تقلل من إمكانية تعميم النتائج على فئات أو سياقات أخرى خارج نطاق الدراسة.

مجتمع البحث :

يتألف مجتمع البحث من جميع الأخصائيين الذين يعملون في المدارس والمؤسسات الحكومية والمستشفيات خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2024-2025، وشمل جميع المراحل الدراسية المختلفة.

عينة البحث :

تم اختيار عينة البحث باستخدام أسلوب العينة العشوائية، حيث شملت في البداية 92 مشرف تربوي. وبعد مراجعة استجابات المبحوثين، تم استبعاد 11 إجابات لعدم استيفائها شروط التحليل الإحصائي، ليصل العدد النهائي للعينة إلى 81 مشرف تربوي. بعد ذلك، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الإحصاء الاجتماعي SPSS ، مع عرض الخصائص الاجتماعية للعينة في الجدول التالي.

جدول رقم (1) توزيع المبحوثين حسب متغيرات البحث وهي (النوع الاجتماعي، الخبرة التدريسية، العمر، الحالة الاجتماعية، المرحلة الدراسية)

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
---------	--------	---------	----------------

د. حمزة حسني

النوع الاجتماعي	الذكور	62	76.5%
	الاناث	19	23.5%
	المجموع	81	100%
الخبرة التدريسية	أقل من 5 سنوات	19	23.5%
	أكثر من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	24	29.6%
	أكثر من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنوات	14	17.2%
	أكثر من 15 سنوات إلى أقل من 20 سنوات	16	19.8%
	سنة فما فوق 20	8	9.9%
	المجموع	81	100%
المرحلة الدراسية	المرحلة الابتدائية	22	27.12%
	المرحلة الأساسية	33	40.74%
	المرحلة الثانوية	26	32.14%
	المجموع	81	100%
العمر	أقل من 30 عام	33	40.7%
	من 30 – أقل من 40	24	29.6%
	من 40 – أقل من 50	18	22.2%
	50 فما فوق	6	7.5%
	المجموع	81	100%
الحالة الاجتماعية	أعزب	17	20%
	متزوج	51	63%
	أرمل	4	4.9%
	مطلق	9	11.1%
	المجموع	81	100%

يشير الجدول رقم (1) إلى أن توزيع المبحوثين تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي جاء لصالح الذكور أكثر من الإناث، حيث بلغ عدد المبحوثين من الذكور 62 مبحوثاً ما نسبته 76.5%، في حين بلغ عدد الإناث 19 مبحوثاً ما نسبته 23.5%، في حين يشير الجدول إلى توزيع المبحوثين وفق متغير الخبرة التدريسية، حيث بلغ عدد المبحوثين من الذين لديهم خبرة تدريسية تتفاوت بين (أكثر من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) (24) مبحوثاً، أي ما نسبته 29.6%، في حين سجلت فئة (20 سنة فما فوق) أقل عدد من المبحوثين حيث بلغت (8) مبحوثين وبنسبة (9.9%).

ويشير الجدول إلى توزيع المبحوثين وفق متغير المرحلة الدراسية، حيث سجل عدد المبحوثين من المشرفين التربويين، الذين يعملون في المرحلة الابتدائية أكثر المبحوثين، فقد بلغ عددهم (22) مبحوثاً ونسبة (27.12%)، في حين احتلت المرحلة الأساسية المرتبة الثانية، حيث بلغ عددها (33) ونسبة (40.74 %)، في حين جاءت المرتبة الأخيرة لصالح فئة المرحلة الثانوية فسجلت (26) مبحوثاً ما نسبته (32.14 %)، بينما يشير الجدول إلى توزيع المبحوثين وفق متغير العمر، حيث جاءت غالبية المبحوثين ضمن الفئة (أقل من 30 عام)، فقد بلغ عددهم (33) مبحوثاً ونسبة (40.7%)، في حين بلغت (من 30 – أقل من 40) المرتبة الثانية، وبلغ عددها (24) ونسبة (29.6%)، في حين جاءت المرتبة الأخيرة لصالح فئة (50 فما فوق) فسجلت (6) مبحوثين، وما نسبته (18.5%)، كما يشير الجدول إلى توزيع المبحوثين وفق متغير الحالة الاجتماعية، حيث تشكلت غالبية المبحوثين من الفئة (متزوج)، وبلغ عددهم (51) مبحوثاً، بما نسبته (63%)، في حين بلغت (أرمل) المرتبة الأخيرة، وسجلت (4) مبحوثين، وما نسبته (4.9%).

أداة البحث: قمنا بالاطلاع على العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع البحث، وتم تطوير استبيان يشمل على مجموعة الفقرات المتعلقة بالدراسة والتي تحقق أهدافها، فعمل أربع محاور موزعة كالتالي:

المحور الأول: يقيس دور مؤسسات التنشئة الاسرية في تعزيز الامن العاطفي.

المحور الثاني: يقيس دور مؤسسات التنشئة الاسرية في تعزيز الامن القيمي.

المحور الثالث: يقيس دور مؤسسات التنشئة الاسرية في تعزيز الامن الصحي.

المحور الرابع: يقيس دور مؤسسات التنشئة الاسرية في تعزيز الامن الفكري.

وتم استخدام مقياس Likert الخماسي بحيث؛ تعطي خمس درجات للإجابة (موافق بشدة)، وأربع درجات للإجابة (موافق)، وثلاث درجات للإجابة (محايد)، ودرجتان للإجابة (معارض)، ودرجة واحدة للإجابة (معارض بشدة).

صدق الأداة: تم التحقق من صدق الأداة عن طريق عرضها على عدد من محكمين قبل التطبيق، من المختصين في مجال التنشئة الاسرية والامن الفكري، وذلك لمعرفة مدى ملائمة الفقرات ومناسبتها، وصياغتها اللغوية.

ثبات الأداة: تم استخراج معامل الثبات لأداة الدراسة بعد تطبيقه على عينة استطلاعية بلغت (12) اخصائي اجتماعي تم اختيارهم عشوائيا من داخل المجتمع ومن خارج عينة الدراسة، وتبين ان معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة قد بلغت قيمة (0.89)، وتعتبر مثل هذه القيمة مقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

إجراءات تطبيق البحث: لتطبيق الدراسة قام الباحثان بالإجراءات التالية:

بعد تحديد العينة قام الباحثان بتوزيع الاستبيان لأفرادها وذلك للإجابة عن الفقرات وتم استلامها بعد تلقي الإجابة عنها كاملة، ومن ثم اتباع الخطوات التالية:

1- تم تفريغ البيانات إلكترونياً تمهيداً للتحليل الإحصائي

2- تم تحليل البيانات وفق الإحصاءات المناسبة للإجابة عن تساؤلات الدراسة

3- تم عرض ومناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة والخروج بالاستنتاجات والتوصيات التي تتعلق بموضوع الدراسة في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها.

عرض النتائج ومناقشتها

نتائج التساؤل الرئيس والذي نص على "ما هو دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي؟"

ولإجابة على هذا التساؤل تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور التنشئة الاجتماعية في تعزيز أبعاد الأمن الاجتماعي ككل، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.59) والانحراف المعياري (0.92) وهذا ما يمثل درجة (متوسطة) للمقياس ككل، وكانت على النحو التالي:

جدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز أبعاد الأمن الاجتماعي ككل

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي
متوسطة	0.77	3.01	دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن العاطفي
ضعيفة	0.86	2.32	دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن القيمي
متوسطة	0.91	3.21	دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الصحي
متوسطة	0.89	3.20	دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري
متوسطة	0.81	2.93	المجموع ككل

وتشير هذه النتيجة أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية لها دور متوسط في تعزيز الأمن الاجتماعي في دولة الجزائر ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.93) وانحراف معياري (0.81)، وقد يعزى هذا إلى مجموعة من التحولات والتغيرات التي أصابت أدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية، والتي بموجبها تبلورت حالة من ضعف في أدوار التنشئة فيما يتعلق في تعزيز منظومة الأمن الاجتماعي وترسيخ أبعادها لدى أبنائها، وهذا يتوافق مع ما جاء في دراسة أمينة الجالي أن المشكلات الناتجة عن المتغيرات التكنولوجية الحديثة على التنشئة الاجتماعية للأبناء تمثلت في المشكلات السلوكية، والمشكلات التعليمية والمشكلات الاجتماعية.

حيث سجلت أعلى درجة بين أبعاد الأمن الاجتماعي عند المقارنة بينهم نجد البعد "دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الصحي، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (3.21) وانحراف معياري (0.91)، وبالرغم من تسجيل أعلى درجة بين الأبعاد ككل إلا أنها جاءت بدرجة (متوسطة).

أهمية مؤسسات التنشئة الاجتماعية في بناء الأمن الاجتماعي

في حين سجلت أدنى درجة بين أبعاد الأمن الاجتماعي كانت لصالح بعد "دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن القيمي، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (2.32) وانحراف معياري (0.86)، أنها تشير إلى الدور المتراجع الذي تؤثر فيه مؤسسات التنشئة على أفرادها.

نتائج التساؤل الذي نص على "ما هو دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن العاطفي؟"

وللإجابة على هذا التساؤل تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن العاطفي وكانت على النحو التالي:

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن العاطفي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تساهم مؤسسات التنشئة في تنمية شعور الفرد بالأمان والسلامة والاطمئنان داخل المجتمع	3.12	0.74	متوسطة
2	تعمل مؤسسات التنشئة في تعزيز بالثقة بالنفس وتوكيد الذات	2.98	0.89	متوسطة
3	تحاول مؤسسات التنشئة رفع مستوى تقبل أفرادها لدى الآخرين في علاقاتهم الاجتماعية	3.14	0.68	متوسطة
4	ترفع مؤسسات التنشئة مستوى الحس بالانتماء للجماعات التي ينتمي إليها الفرد الجزائري	3.24	0.73	متوسطة
5	تنمي مؤسسات التنشئة مستوى الشعور الذاتي للفرد بأن له قيمة في المجتمع الجزائري	2.86	0.84	متوسطة
6	تشجع مؤسسات التنشئة المشاركة في الفعاليات والمناسبات الاجتماعية	2.81	0.62	متوسطة
7	تدعم مؤسسات التنشئة ممارسة الشعائر الدينية لتعزيز الدمج المجتمعي	2.69	0.87	متوسطة
8	تسعى مؤسسات التنشئة من خلال الشعائر الدينية لتحقيق الرفاهية والسعادة للبشر	2.76	930.	متوسطة
9	تتمسك مؤسسات التنشئة بالعادات والتقاليد التي تعزز الانتماء للمجتمع وتقوي الروابط الاجتماعية	3.12	1.20	متوسطة
10	تحافظ مؤسسات التنشئة على استمرار التكيف الاجتماعي داخل المجتمع	3.14	1.13	متوسطة
	المجموع ككل	3.01	0.77	متوسطة

د. حمزة حسني

يشير جدول رقم (3) إلى أن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية دور متوسط في تعزيز الأمن العاطفي لدى أبنائها، وبالرغم من أهمية تحقيق حاجات الأمن العاطفي وإحساس الفرد بالأمن والاستقرار في محيطه الاجتماعي، وكذلك تهيئة العلاقات وطرق التفاعل التي تعزز هذا التكيف الاجتماعي والدعم المجتمعي من الأولويات والحاجات الضرورية لدى الفرد التي لا بد من إشباعها وتحقيقها حتى يتم الاعتماد عليها في بناء منظمة الأمن الاجتماعي الشاملة.

ويمكن أن تعزى الدرجة المتوسطة هذه إلى مدى القصور الذي انعكس على مؤسسات التنشئة الاجتماعية وخصوصاً الأسرة والمدرسة ودور العبادة والتي كان من المفترض أن تحقق درجة مرتفعة لتعزيز هذا الجانب من الأمن العاطفي لدى الأفراد، حتى يتشكل الأمن العاطفي ويتم إشباعه بطريقة إيجابية، ولا بد من إجراء دراسات أكثر حول تراجع هذه الدرجة لدور المؤسسات خصوصاً بعد تغلغل مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام بين الفئات العمرية كافة داخل المجتمع.

وحققت عبارة "ترفع مؤسسات التنشئة مستوى الحس بالانتماء للجماعات التي ينتمي إليها الفرد" أعلى درجة بين باقي العبارات حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.24) وانحراف معياري (0.73) وبدرجة متوسطة، في حين حققت عبارة "تدعم مؤسسات التنشئة ممارسة الشعائر الدينية لتعزيز الدمج المجتمعي، أدنى درجة وبمتوسط حسابي (2.69) وانحراف معياري (0.87) وبدرجة متوسطة.

نتائج التساؤل الذي نص على ما هو دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن القيمي؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن العاطفي وكانت على النحو التالي:

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن القيمي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تدمج مؤسسات التنشئة أفرادها مع السمات الثقافية كالعادات والعقائد والسلوكيات السائدة في المجتمع	2.13	890.	ضعيفة
2	تحمي مؤسسات التنشئة منظومة القيم الأخلاقية والمواطنة في زمن العولمة وتحدياتها	2.16	930.	ضعيفة
3	تهدف مؤسسات التنشئة إلى نشر الطمأنينة في المجتمع من خلال الشعائر الدينية والعادات والتقاليد	2.20	0.88	ضعيفة
4	تحفظ مؤسسات التنشئة الذاتية الثقافية والهوية للمجتمع من أجل تحقيق الأمن الثقافي لدى الأجيال	2.19	0.84	ضعيفة
5	تبني مؤسسات التنشئة قاعدة أساسية من القيم الدينية والأخلاقية في المجتمع	2.21	0.92	ضعيفة
6	تسعى مؤسسات التنشئة إلى تشكيل الهوية وتكوين الإنسان المحافظ على القيم والمعايير الأخلاقية	2.42	0.87	متوسطة
7	تتحارب مؤسسات التنشئة الثقافة الفردية والآنانية في المجتمع	3.71	1.31	مرتفعة

أهمية مؤسسات التنشئة الاجتماعية في بناء الأمن الاجتماعي

8	تشكل مؤسسات التنشئة أهدافها وفق المعايير والسمات الثقافية والاجتماعية السائدة	2.11	1.20	ضعيفة
9	تحافظ مؤسسات التنشئة على شخصية المجتمع من خلال الحفاظ على السمات المميزة له كاللغة والدين	2.48	0.69	متوسطة
10	تمنع مؤسسات التنشئة تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة في المجتمع	2.08	0.68	ضعيفة
11	تعزز مؤسسات التنشئة لدى أفرادها تمسكهم بعقيدتهم ووطنهم	2.37	1.15	متوسطة
12	توازن مؤسسات التنشئة نظر أفرادها إلى الثقافات الأخرى للحد من التبعية والانبهار الثقافي والتقليد	2.06	0.91	ضعيفة
13	تخلق مؤسسات التنشئة مناخاً ثقافياً عاماً يعزز الانتماء للمجتمع ويوحد الرؤى القرارات المصرية	2.13	0.65	ضعيفة
المجموع ككل		2.32	0.86	ضعيفة

يشير جدول رقم (4) إلى ضعف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن القيمي لدى أفرادها، حيث تدل النتيجة إلى تراجع كبير في درجة تأثير مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تنشئة الأفراد وفق منظومة قيمية تساهم في تعزيز منظومة الأمن الاجتماعي الشاملة، ما يتضح حجم الفجوة التي تركتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والاتصالية على المجتمع ومؤسساته وثقافته في الجزائر .

وتعتبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية جميعها أساس تشكيل القيم والحفاظ عليها ونقلها من جيل إلى جيل من أهم أدوارها ووظائفها، وأي تراجع يمس هذا الدور يجل منظومة القيم في المجتمع في خطر والانحلال، وإن كان لابد من التحديث والتطوير المستمر فإنه يكون من داخل مؤسسات التنشئة ووفق اتجاهاتها لأنها الأحرص على تربية أفرادها وتأهيلهم اجتماعيا في محيطهم.

حيث تشير هذه النتيجة إلى أن دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن القيمي أصبح ضعيف، فلم تعد هذه المؤسسات هي المنبع الأول للقيم الاجتماعية، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن التغير الذي طرأ على العلاقات والتفاعلات الاجتماعية على المؤسسات الاجتماعية أثر على الكيفية التي تؤثر بها على قيم أبنائها بالإضافة على دخول مواقع التواصل الاجتماعي كأحد النظم المؤثرة في القيم والأخلاق الاجتماعية، حول أثر التحديات التي تواجه مؤسسات التنشئة الاجتماعية والإعلام والمجتمع المدني في تعزيز قيم الانتماء.

وقد وحقت عبارة "تحارب مؤسسات التنشئة الثقافة الفردية والآنانية في المجتمع" أعلى درجة بين باقي العبارات حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.71) وانحراف معياري (1.31) وبدرجة مرتفعة، في حين حققت عبارة "توازن مؤسسات التنشئة نظر أفرادها إلى الثقافات الأخرى للحد من التبعية والانبهار الثقافي والتقليد" أدنى درجة وبمتوسط حسابي (2.06) وانحراف معياري (0.91) وبدرجة ضعيفة.

نتائج التساؤل الذي نص على ما هو دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الصحي؟

د. حمزة حسني

وللإجابة على هذا التساؤل تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الصحي وجاءت على النحو التالي:

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الصحي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تنشر مؤسسات التنشئة الوعي الصحي والسلامة العامة لأفرادها	3.74	1.21	مرتفعة
2	تحث مؤسسات التنشئة الحفاظ أهمية الماء والغذاء وعدم الاسراف والتبذير	3.42	0.97	متوسطة
3	توظف مؤسسات التنشئة الاشتراك بالتأمين الصحي لتعزيز منظومة الصحة لدى الأفراد	2.24	0.690	ضعيفة
4	تحث مؤسسات التنشئة أفرادها لإجراء الفحوصات والمختبرات الدورية للحفاظ على صحتهم	3.56	0.75	متوسطة
5	تستغل مؤسسات التنشئة جودة الغذاء لرفع المستوى الصحي في المجتمع	3.29	0.69	متوسطة
6	تسعى مؤسسات التنشئة من خلال توفير الأكل الصحي والسليم لتحقيق الأمن الصحي	3.16	0.73	متوسطة
7	تؤكد مؤسسات التنشئة الكشف المبكر عن الأمراض للحفاظ على صحة الأفراد	3.54	1.27	متوسطة
8	تحرص مؤسسات التنشئة الالتزام بالاحتياجات اللازمة للسلامة العامة في المجتمع	3.24	1.13	متوسطة
9	توفر مؤسسات التنشئة أماكن للترفيه تراعي شروط الأمن والسلامة العامة للأفراد	2.31	0.86	ضعيفة
10	تستفيد مؤسسات التنشئة من توفر العلاج المجاني في سبيل تعزيز منظومة الأمن الاجتماعي	3.69	1.14	مرتفعة
	المجموع ككل	3.21	0.91	متوسطة

وتشير هذه النتيجة إلى أن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية دور متوسط في التأثير على الأمن الصحي لأبنائها، وهذا يمكن أن يعزى كون الجانب الصحي يعتبر من أهم الجوانب التي تعمل الأسر على تعزيزه لدى أبنائها، فالصحة لها انعكاس واضح على طبيعة الحياة الأسرية، وكذلك مساندة إلى استمرار التعليم المدرسي والثانوي والجامعي، وتحرص مؤسسات التنشئة على تعزيز الأمن الصحي باعتباره لا بد من الحفاظ عليه بغض النظر عن مستوى الأسرة الاقتصادي والتعليمي.

كما أن توفر التأمين الصحي والعلاج وأدوات السلامة العامة وشوئها كافة أفراد المجتمع يساعد مؤسسات التنشئة الاجتماعية أن حمي أفرادها وتحافظ على صحتهم، وتستطيع أن تجعل من البعد الصحي سواء كوقاية وتوعية أو كعلاج وسيلة لدعم منظومة الأمن الاجتماعي وتعزيزها في المجتمع، وتسهل عملية التنشئة المتكاملة للأفراد في المجتمع.

أهمية مؤسسات التنشئة الاجتماعية في بناء الأمن الاجتماعي

وقد حققت عبارة "تنشر مؤسسات التنشئة الوعي الصحي والسلامة العامة لأفرادها" على أعلى درجة بين باقي العبارات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.74) وبانحراف معياري بلغ (1.21) وبدرجة مرتفعة، في حين حققت عبارة "توظف مؤسسات التنشئة الاشتراك بالتأمين الصحي لتعزيز منظومة الصحة لدى الأفراد" أدنى درجة وبمتوسط حسابي (2.24) وبانحراف معياري (0.69) وبدرجة ضعيفة.

نتائج التساؤل الذي نص على ما هو دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري، وجاءت النتيجة وكانت على النحو التالي:

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تناقش مؤسسات التنشئة قضايا الأمن الفكري	2.94	1.22	متوسطة
2	تتيح مؤسسات التنشئة حرية التعبير عن الرأي والحوار الفكري	3.21	1.32	متوسطة
3	تبذل مؤسسات التنشئة جهودها لتعزيز منظومة الأمن الفكري	2.91	0.98	متوسطة
4	تحذر مؤسسات التنشئة من الانحرافات الفكرية باستمرار	3.49	0.67	متوسطة
5	توظف مؤسسات التنشئة وسائل وأنشطة حول تنمية الأمن الفكري	3.12	0.96	متوسطة
6	تعزز مؤسسات التنشئة الانتماء الوطني لدى الأفراد	3.22	1.12	متوسطة
7	تستخدم مؤسسات التنشئة الوازع الديني لمحاربة التطرف الفكري	3.58	0.69	متوسطة
8	تسعى مؤسسات التنشئة من التربية الدينية تحقيق الاستقرار الفكري	3.41	0.76	متوسطة
9	تفعل مؤسسات التنشئة دور الندوات والمحاضرات للتوعية بالأمن الفكري	2.97	0.87	متوسطة
10	تحافظ مؤسسات التنشئة على الهوية واستقرار الثقافة السائدة في ضوء العولمة	3.15	1.31	متوسطة
	المجموع ككل	3.20	0.89	متوسطة

وبالنظر إلى هذه النتيجة نجد أنها تشير إلى أن دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري لدى أبنائها ذات درجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.20) وبانحراف معياري (0.89)، ولا شك أن

بلورت الأفكار وزرع منظومة فكرية في الأبناء مبنية تنسجم مع المنظومة الفكرية للمجتمع ككل من أهم دعائم التنمية الاجتماعية.

ويمكن أن نعزي هذه النتيجة نتيجة الانفتاح الرقمي والفكري وسهولة نقل المعلومات وتداولها، فلم تعد الأسرة أو المدرسة أو دور العبادة وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية هي الوعاء الوحيد الذي ينهل منه الأبناء، إلا أن تراجع الدور في بلورت الأمن الفكري للأبناء يعتبر مؤشر سلبي لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في جانب التنشئة المعنوي ويتطلب إعادة نظر في أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة في هذا البعد من أجل تعزيز الأمن الاجتماعي.

وحققت عبارة "تستخدم مؤسسات التنشئة الوازع الديني لمحاربة التطرف الفكري" على أعلى درجة بين باقي العبارات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.58) وبانحراف معياري بلغ (0.69) وبدرجة متوسطة، في حين حققت عبارة "تبذل مؤسسات التنشئة جهودها لتعزيز منظومة الأمن الفكري" أدنى درجة وبمتوسط حسابي (2.91) وبانحراف معياري (0.98) وبدرجة متوسطة، بينما إلى وجود تأثير دال احصائياً للتنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية وأنها تفسر (5.67 %) من التباين في المشاركة السياسية وهذا يشير الى التأثير الواضح للتنشئة المجتمعية في عملية المشاركة السياسية.

توصيات البحث: بناء على النتائج السابقة نوصي بما يلي:

1. تنظيم دورات توعوية وإرشادية:

- الهدف: تسليط الضوء على أهمية التنشئة الاجتماعية ودورها في تعزيز الأمن الاجتماعي.
- التنفيذ: تصميم برامج توعوية تستهدف الأسر والمدارس والمجتمع بشكل عام.
- الأثر المتوقع: زيادة الوعي بأهمية التنشئة الاجتماعية في بناء مجتمع آمن ومستقر.

2. عقد ورش عمل للآباء:

- الهدف: تطوير مهارات الآباء في تعزيز الأمن الاجتماعي، خاصة الأمن الفكري والقيمي.
- التنفيذ: ورش عمل تفاعلية تركز على كيفية تعزيز القيم الأخلاقية والتفكير النقدي لدى الأبناء.
- الأثر المتوقع: تحسين دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية ودعم الأمن الفكري والقيمي للأفراد.

3. إجراء دراسات متخصصة:

- الهدف: إجراء دراسات اجتماعية ونفسية وتربوية حول الأمن الاجتماعي.
- التنفيذ: تشجيع الباحثين والمؤسسات الأكاديمية على دراسة الأبعاد المختلفة للأمن الاجتماعي.
- الأثر المتوقع: توفير بيانات وأدلة علمية تساعد في تصميم سياسات وبرامج فعالة.

4. تفعيل دور المؤسسات المعنية:

- الهدف: تحميل المؤسسات الحكومية والأهلية مسؤولية تعزيز الأمن الاجتماعي.
- التنفيذ: تعزيز التعاون بين المؤسسات لترسيخ منظومة الأمن الاجتماعي الشامل.
- الأثر المتوقع: تحقيق تكامل في الجهود لضمان استقرار المجتمع.

5. استخدام وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي:

- الهدف: التأثير الإيجابي على وعي وسلوك الأفراد نحو تعزيز الأمن الاجتماعي.

- التنفيذ: تصميم حملات إعلامية هادفة تعزز القيم الاجتماعية والأمن الفكري.
- الأثر المتوقع: زيادة الوعي المجتمعي وتشجيع السلوكيات الإيجابية.

6. وضع خطة استراتيجية وطنية:

- الهدف: توفير الإمكانيات اللازمة لدعم مؤسسات التنشئة الاجتماعية.
- التنفيذ: وضع خطة شاملة تشمل الجوانب الاقتصادية والصحية والترفيهية.
- الأثر المتوقع: تهيئة الظروف المناسبة لمؤسسات التنشئة الاجتماعية لأداء أدوارها بشكل فعال.

7. مراجعة وتقييم دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية:

- الهدف: تحسين أدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية لتكون أكثر فعالية في ظل التطورات التكنولوجية والثقافية.
- التنفيذ: إجراء تقييم دوري لأداء هذه المؤسسات واقتراح تحسينات.
- الأثر المتوقع: زيادة قدرة المؤسسات على التكيف مع التغيرات المجتمعية وتعزيز الأمن الاجتماعي.

تحليل عام:

هذه التوصيات تُعتبر شاملة ومتكاملة، حيث تركز على تعزيز الأمن الاجتماعي من خلال تحسين دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية وزيادة الوعي المجتمعي. كما أنها تأخذ في الاعتبار التحديات المعاصرة مثل التطور التكنولوجي والانفتاح الثقافي، مما يجعلها قابلة للتطبيق في الواقع العملي.

قائمة المراجع :

1. حسام الدين فياض. (2017). التنشئة الاجتماعية واساليب المعاملة الوالدية نحو علم الاجتماع التنويري. القاهرة.
2. حورية محمدي. (2020). المشكلات الناتجة عن متغيرات التكنولوجيا الحديثة على التنشئة الاجتماعية لأبناء. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية و العلوم الانسانية، ص53.
3. دنيا الربيعي. (2015). أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة وانعكاساتها (دراسة ميدانية). مركز أبحاث الطفولة والامومة: جامعة ديالى.
4. دينا الشربيني. (2015). أساليب التنشئة الاجتماعية الاسرية وعلاقتها ببعض القيم لدى الطلاب (دراسة مقارنة بين الريف و الحضر) رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات الانسانية: جامعة الأزهر.
5. رعد الزبيدي. (2015). مبادئ التنشئة السياسية الاجتماعية (الإصدار ط1). بغداد: دار المناهج للنشر والتوزيع.
6. سهام وناسي. (2021). الأمن الاجتماعي و جائحة كوفيد كورونا. مجلة الاحياء، ص29.

7. عبد الجليل ساقني. (2018). حقيقة التنشئة الاجتماعية و أهميتها للفرد و المجتمع. مجلة آفاق علمية، ص10.
8. محمد شفيق. (2012). مدخل الى علم النفس الاجتماعي . الاسكندرية: مكتب الجامعي الحديث.
9. منى كامل تركي. (2021). حقوق الانسان وحالة الطوارئ الاستثنائية في ظل جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 . دار النهضة العربية.